

عن نية الرخصة كما قاله في الزخاير اذا الغد لا يكون الا في  
ثم محل وجوب نية الرخصة في حق البالغ اما الصبي فلا يشترط  
في حقه كما صح في الخمية وصوبه في المجموع وهو المعتمد  
خلافا لما في الروضة واصليها لوضع صلواته فعلا فليفتد  
بنوي الرخصة والعبادات التي يجب فيها النية تنقسم بالنسبة  
لاشترط فيها بالاختلاف خلافا لما وقع للمصنف وهو الصلاة  
هنا في الركاة ومنها ما يشترط فيه على الاصح وهو الصلاة  
والجمعة ومنها ومنها عكسه الصوم كما صح في نية المذبح  
وان اقتضت عبارة الكتاب غير خلافه ومنها عبادة  
لا يفتد فيها ذلك بل يصح على الصحيح وهو التيمم فاذا  
نوي رخصه لم يكف دون **الاضافة الى الله تعالى** لان عبادة  
المسلم لا تكون الا لله والثاني يجب ليستحقق معنى الاخلاص ويحرم  
في سائر العبادات ولا يشترط التعرض لاستقبال القبلة ولا  
لعدد الركعات فان عين الظهر مثلا ثلاثا او جمعا متعديا  
لم تنفقد لتلاعبه او تحطيا فكذا على الراجح اخذت  
المقاعدة ان ما وجب له التعرض جملة او تفصيلا يصح الخطا  
فيه والظهر مثلا يجب التعرض لعدد جملة فضر الخطا فيه  
اذ قرأه الظهر فيقتضي ان يكون اربعاً والاصح **انه يصح الا اذا**  
**نية القضا** حيث جهل الحال لغيره وكونه فظن خروجها ونها  
منوها قضا فتبين فغاوه **وعكسه** كان ظن قضا لا  
منوها اذا تم بين خروجه اذ يستعمل القضا بمعنى الا اذا  
وعكسه تقول قضيت الدين وادبته بمعنى قال تعالى  
فاذا قضيت مناسككم اي اديتم والثاني لا يصح بل يشترط ان  
ليتميز كل منهما عن الاخر كما في الظهر والعصر للتمييز  
التعرض

منه الرخصة على الاصح  
فقد عكسه  
اي لا يشترط فيها  
نية الرخصة على الاصح  
بل يكتفي بالنية  
فقد عكسه  
اي لا يشترط فيها  
نية الرخصة على الاصح  
بل يكتفي بالنية

التعرض لها على الاول ولو نوي الا اذا عن الغضا وعكسه  
عامدا عالما لم تقع لتلاعبه كما تنقله في المجموع عن تصريحهم  
نعم ان قصد بذلك معناه المرفعي لم يضر كما قاله في النوار  
ولا يشترط ان يتعرض للوقت كاليوم الا لاجبا لتعرض  
لشرط وقوعه في اليوم واحطاه في الا اذا لان معرفة  
بالوقت المتعين للتعبد بالشرع يفتي خطاه فيه وكذا في  
القضا ايضا كما يقتضيه كالا كما في التيمم وهو المعتمد  
في الفتاوى للبارزي ان رجلا كان في موضع عند غروب  
سنة يعزوي له العرف فيصلي ثم يتبين له خطاؤه فماذا  
يجب عليه فاجاب بانه لا يجب عليه الا قضا صلاة واحدة  
لان صلاة كل يوم تكون قضا عن صلاة اليوم الذي قبله  
ولا يشك عليه ذلك قوله لو احرم بقضية قبل دخول وقتها  
ظاناً ودخوله انعقدت فعلا لان ذلك يحل فيتم لم يكت  
عليه مقضية فظهر انواه لجلان مسئلتنا وما افتي به  
**البارزي** افتي به والوردجه اسم نساء وان نوزع فيه  
وسئل والوردجه اسم نساء عن عليه قضا ظهر يوم الاربعاء  
ويوم الخميس فصلي ظهر نوي به قضا المتأخر هل يقع  
عنه امر عن الاول فاجاب بانه يقع عما نواه وسئل ايضاً  
عن عليه قضا ظهر يوم الاربعاء فقط فصلي ظهر نوي  
به قضا ظهر يوم الخميس غالطاً هل يقع معاً عليه لان  
ما لا يجب تيمينه وخطا فيه او لا كما في الامام والحنازة  
فاجاب بانه يقع معاً عليه لما ذكر كما انقضاء كلام الشيخ  
وان خالف فيه بعضهم وقد علم مما مر **والنقل والوقت**

منه الرخصة على الاصح  
فقد عكسه  
اي لا يشترط فيها  
نية الرخصة على الاصح  
بل يكتفي بالنية  
فقد عكسه  
اي لا يشترط فيها  
نية الرخصة على الاصح  
بل يكتفي بالنية

منه الرخصة على الاصح  
فقد عكسه  
اي لا يشترط فيها  
نية الرخصة على الاصح  
بل يكتفي بالنية